الوضع الراهن في المغرب:

سياسة الانفتاح أم سياسة العصا الغليظة؟

السيطرة الامبريالية والصهيونية على الاقتصاد المغربي

بعد الانقلاب الرجعي الذي دشن صعود الحسن عام ١٩٦٠ الى سدة الحكم ، اتجه النظام فورا الى تعميق وتركيز أرضيته الطبقية باتجاه ضمان تحالف أوسع وأقوى بين الفئات والعناصر المكونة له ، فاستطاع اعادة ترتيب الخارطة الطبقية للقوى على صعيد الطبقات الممثلة بطبقة الكومبرادور وكبار ملاك الارض .

وقد عمل هذا النظام كل ما بوسعه على تطوير الاقتصاد اعتمادا على اشراف ومركزية الدولة المباشرة بحكم تبعية الارتباطات المصيرية والعضوية بمصير الامبريالية والاستعمار ، أو ترك المجال مفتوحا للامبريالية الامريكية على الاخص لتركيز وجودها ونفوذها الاقتصادي والعسكري (٣ قواعد عسكرية امريكية) ، اضافة الى تغلغل نفوذ رأس المال الصهيوني على نحو ملحوظ في مجالات وفروع الاقتصاد الوطني المغربي الحيوية ، لتحكم عن طريق شبكاتها المتعددة قسطا كبيرا من الانتاج الوطني.

فالحكم المغربي الرجعي نتيجة للارتباط العضوي بالامبريالية ، ولطبيعته الاستهلاكية ، الطفيلية ، وركضه وراء الربح السريع والسهل ، عجز عن تحقيق حد أدنى من التراكم للخروج من أزمته المزمنة، ناهيك عن عجزه في تطوير القوى المنتجة.

ان هذا الوضع الذي آلت اليه الحال ، لا بد له أن ينعكس على طبيعة الحركة الجماهيرية الشعبية التي وعت الازمة الشاملة والطاحنة التي يمر بها التحالف الطبقي الرجعي المسائد .

لقد اتخذت النضالات الجماهيرية الشعبية طبيعة جديدة ، فقد دشنت سلسلة من الاضرابات العمالية وخاصة في قطاعي المناجم والنسيج ، هذه الطبيعة الجديدة هي في تصاعد مستمر ، وآخذة في الامتداد والشمول لباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ولم تتخذ هذه النضالات طابعا مطلبيا فحسب يمكن للنظام الرجعي تلبيتها (خفض اسعار المواد والسلع الضرورية ، خفض الضرائب ، رفع الاجور) ، بل اتخذت طابعا سياسيا أيضا . واذا كانت سياسة مصادرة نمو ونطور هذه الاضرابات قد نجحت بعض الشيء في تحقيق أهدافها ، فان ذلك لم يكن ممكنا لولا سياسة القمع البوليسي والارهاب المضاد الذي مارسه النظام الرجعي ضدها .

والحركة الطلابية هي الاخرى قد اكتسبت أشكالا جذرية في نضالاتها ، تجلى ذلك في ربط نضالاتها بالحركة الجماهيرية الشعبية عامة ، وقد لاقت دعما جماهيريا نشيطا ، جعلها تتبلور بقيام التظاهرات الطلابية في مناطق متعددة (القنيطرة، فاس) مما دفع بالنظام الرجعي للتصدي لها وقمعها بأعلى درجات الوحشية واخماد النهوض الثوري الذي دشنته هذه التظاهرات .

ونصبح لوحة النظام الرجعي أكثر سوادا عندما نضاف اليها الانتفاضات الفلاحية (منطقة الشاط قبيلة الوزازات) . هذه الانتفاضات التي يكمن سببها في اطار علاقات الانتاج السائدة ، ممن أصل ١٤ مليون مغربي يوجد ٩ ملايين من الفلاحين ، وهؤلاء الفلاحون يتقاسمون انتاجهم الزراعي مع مليون من الفئات الاجتماعية الريفية والمدينية الاخرى أقل من ٢٠ ٪ من الدخل القومي من جهة ، وسيطرة كبار ملاك الارض والمرابين وظهور علاقات انتاج رأسمالية في الزراعة من جهة أخرى ، أدت هذه السيطرة — بالاضافة الى عجزها التاريخي عن القيام بمهامها في تطوير القوى المنتجة لانها افرازا لضغوط السوق الرأسمالية — لتقترن بسياسة السلطة الطبقية التي حسدت جليا مهامها المتعلقة في الريف بتدعيم اقتصاد الملاك الكبار للارض من جهة ، وطرد وانتزاع الفلاحين الفقراء عن الارض من جهة أخرى، وما ظهور «مدن الصفيح» الا تعبيرا حيا يؤكد هذه الطبيعة الطبقية للسلطة .

أما الانتفاضات الفلاحية التي كان يخوضها هؤلاء الفلاحون الفقراء فكانت تتحطم على صخرة الجيش أداة القمع الساخنة ، لكنها تظل تشير الى مدى الدرجة التي وصلها النهوض الثوري للحركة الفلاحية ويتجلى معها بعد آخر جديد وحاسم : التضامن الطبقي فيما بينهم .

ان شكل الصراع الطبقي والسياسي بين الجماهير الشعبية من جهة ، والطبقات الحاكمة من جهة أخرى ، دخل مرحلة نضج جديدة أكثر وضوحا وأكثر مرارا للقوى ، مما أدى بطبيعة النضالات الجماهيرية الشعبية وبمختلف قطاعاتها (العمالية ، الطلابية والفلاحية) أن توجه نصلها الحاد ضد طبيعة الاستغلال والاضطهاد المزدوج الطبقي والقومي : ضد القمع البوليسي والعسكري المحلي وضد النهب الرأسمالي الاستعماري .

موقف النظام الرجعي من القضية الفلسطينية

لقد شكلت القضية الفلسطينية عاملا مباشرا ومفجرا للصراع الطبقي والقومي ، الذي أملى على الحركة الثورية في المغرب وبمختلف فصائلها طرحها كبند أساسي على جدول الاعمال ، وكمحور لصراع طبقي وقومي ضد الصهيونية وحليفتها الامبريالية في شرق الوطن العربي ومغربه ، فكسرت بذلك جدار العزلة المقنعة الذي حاولت الرجعية المغربية أن تخلده ، كما امتحنت قوى الحركة الثورية المغربية كونها ومواقفها تجاهها.

فالحكم الرجعي المغربي ، الذي يعتبر نفسه عمليا غير مرتبط بالقضية العربية عامة ، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص ، لانه يخشى « حساسية » انتقال أشكال ملموسة وجذرية من النضال الشعبي الجماهيري عليه . وهذا الموقف لم يكن باي حال من الاحوال ، موقفا طارئا على طبيعته ، فمصالحه المرتبطة بالامبريالية تضطره الى قطع الطريق أمام النهوض الجماهيري الشعبي الثوري ، مما وضعه في منعطف تاريخي كبير : فهو ليس له أي استعداد في حل « تناقضاته » مع العدو الصهيوني الى اعطاء أي دور في المعركة للجماهير الشعبية لان ذلك يعني فيما يعنيه بطبيعة الحال التنازل الطوعي عن احتكاره للسلطة ، وهو الذي كان ويظل بعد المدة للاعتراف الفعلي بدولة « اسرائيل » ، وقد بدأ بالفعل في لعب دور رئيسي في توجيهه ضربات للمقاومة الفلسطينية بغية تحجيمها وبالتالي تصفيتها عن طريق لعبه دور « الوسيط الاساسي » بين الامبريالية الامريكية والصهيونية من جهة وبين الانظمة العربية من جهة أخرى ، وتجسد دوره الفعال هذا في طبيعة الحلول التي يطمح لتحقيقها في تصفية الثورة الفلسطينية — المفجر الديناميكي للثورة العربية — . فضلوعه بالحل السلمي كمقابلته لجولدمان ، وتهليله الضمني لمعاهدة كمب ديفيد ، والتقارب الذي ينسج له ، بينه وبين النظام المصري لتتخذ أبعادا جديدة ، وليقيم البرهان على أن هذين النظامين يد واحدة ضد الحركة الشعبية الجماهيرية داخل شعوبهما ، وضد حركات التحرر الوطني كمصادرته استقلال الشعب العربي الصحراوي ، وليقيم البرهان في النهاية على اخماد النار في المنطقة ، (وحامي حمى) المصالح الامريكية والصهيونية والانظمة الرجعية ، وهو الضمانة الاساسية لديمومة الاثنين معا .

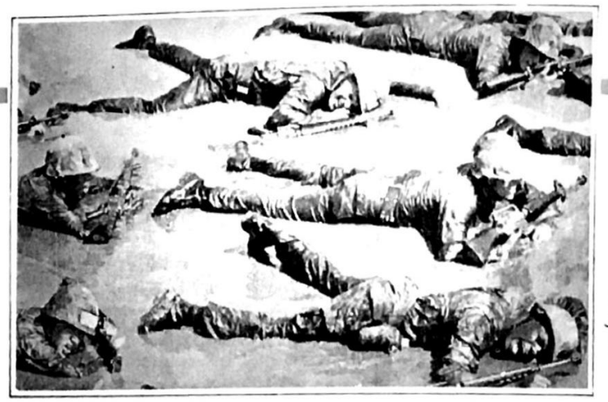

تدريبات للجنود الامريكيين لاحتلال منابع النفط

ماذا يجري في الخليج العربي؟

ماذا يجري في الخليج ؟ ما هي اهداف الدعوات المشبوهة لاقامه حلف أمني لحماية مضيق هرمز ؟ واية اخطار تهدد هذا المضيق فعلا ؟

للاجابة على هذه الاسئلة وغيرها من الاسئلة التي تطرحها مجريات الاحداث المتسارعة في منطقتنا العربية والخليج منها على وجه الخصوص لا بد من التأكيد على أن انتصار الثوره الايرانية لم يطح بشاه ايران فحسب ولم ينسف المعاهدات الامنية التي كانت قائمة في الخليج فقط ، بل ان هذا الانتصار قد زعزع أركان حكام الخليج وصولجانات ملوك النفط وغيّر من خارطة التحالفات الرجعية القائمة .

فقابوس الذي قمع الثوره العمانية وجماهير الشعب العماني بواسطه قوات الغزو الايرانية وباهى بالوجود العسكري الانكليزي والاردني المرتزق أسقط في يده عندما رأى امبراطورية الشاه تسقط تحت أقدام الجماهير الايرانية الثائرة ، منهية بذلك دور دركي الامبريالية ، ليس في الخليج العربي فحسب ، بل وفي منطقة الشرق الاوسط التي تهدد بانفجارها في كل لحظة بركان الحركات الشعبية .

ولكما تكمل خطوط لوحة الوضع السياسي في منطقتنا لا بد من القول بأن سقوط الشاه ترافق مع بدايات حلف سياسي جديد لم تعرفه المنطقة من قبل ، وهو الحلف الامبريالي — الصهيوني — المصري ، وبالتحديد حلف أطراف كمب ديفيد ، البديل المرشح للقيام بحماية المصالح الامبريالية والمنوط به نصف « بؤر التوتر » كما نصفون ذلك .

السعوديه رأس الحربة في الخليج

وفي وسط الحدب والتحركات الجارية لعقد حلف عسكري لحماية الممرات المائية ، ومضيق هرمز على وجه التحديد ، نشطت السعودية في هذا الصدد ، اذ انها قامت بشراء « شحنات مسلحه من سفنها زوارق بحرية عسكرية » ووقعت عقدا مع فرنسا تتم بموجبه زويدها بسفن حراسة وسفن دوريات سريعة قاذفة للصواريخ ونظام للدفاع الساحلي مزود بأجهزة الرادار والصواريخ ، مقابل حصول فرنسا على تعويضات في أسواق البترول العالمية وشحنات من هذه المادة الحيوية .

ولم يأت تحرك العربية السعودية منفردا في وسط التحركات الخليجية العربية والدولية ، بل على العكس من ذلك فالعربية السعودية التي تعتبر أهم مصدر للنفط في العالم رعت التحرك الخليجي — العماني وهذا ما يشير اليه حديث السفير العماني في الكويت الذي قال فيه « ان السلطنة لم تدع السعودية فحسب لتمويل هذا المشروع — مشروع أمن مضيق هرمز — وانما دعت الجميع ودول الخليج للمشاركة في التمويل ، وأي تمويل يجب ان تكون عربيا ودوليا — امريكا ، المانيا الغربية ، اليابان ، فرنسا — .

وقد قامت السعودية باستعراض للقوة عندما أرسلت السفير الحربية الاربع التي تسلمتها حديثا من امريكا ، الى ميناء قابوس في عمان وهي عباره عن كاسحات ألغام ، اضافتها السعودية ضمن استعداداتها الامنية الخليجية الجديدة .

اطراف « كامب ديفيد » في الخليج

وهنا لا بد من طرح السؤال التالي : أين أطراف كامب ديفيد مما يجري في الخليج ؟. في الواقع ان أطراف كامب ديفيد — أمريكا ، اسرائيل، مصر — على قاب قوسين او أدنى من الخليج ، اذ كشفت الصحف الغربية عن تشكيل قوه مصرية — صهيونية قوامها خمسة عشر ألف جندي لحماية المصالح الامريكية وضرب حركات التحرر الوطني في منطقة الخليج وافريقيا .

وذكرت صحيفة « دومان لافرنك » الفرنسية : « ان الولايات المتحدة الامريكية تتكفل بتدريب وتمويل هذه القوة التي تتكون من عشرة آلاف جندي مصري وخمسة آلاف جندي «اسرائيلي» » .

وأكدت الصحيفة ان مناحيم بيغن رئيس وزراء العدو الصهيوني وأنور السادات بحثا في توسيع مشروع انشاء هذه القوة خلال لقائهما الاخير في حيفا لتكون جاهزة للتدخل في منطقة الخليج العربي وافريقيا .

وفي نطاق تدشين هذا الحلف الامني الجديد ، المرادف لحلف كامب ديفيد ، أوفدت امريكا فريقا عسكريا الى مسقط يتألف من عشرة أشخاص لقضاء ثلاثة أشهر من أجل تقييم احتياجات « الدفاع » عن مضيق هرمز . كما ان قوة بحرية امريكية ستكون جاهزة للمرابطة في الخليج لمدة اربعة أشهر في السنة .

وقد كشفت المصادر الصحفية الغربية ان السعودية بالاضافة الى شحنات الاسلحة التي ابتاعتها مؤخرا لهذا الغرض ، ساهمت أيضا بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة امريكية لسلطنة عمان ، ومبلغ ٥٠٠ مليون دولار لشق طريق يربط ما بين مسقط وصلالة العاصمة العمانية الثانية والتي تتاخم حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وبعد أن أشرنا الى خطوط الهجوم الامبريالي الصهيوني — الرجعي وتكالبه « لحماية » منطقتنا، لا بد من الاشارة الى ان التحرك العربي المضاد اقتصر على اليمن الديمقراطي . اذ هاجمت المشروع الخليجي — العماني ووصفته بالحلف الامريكي العدواني القديم — الجديد الرامي الى التآمر على شعب المنطقة والتضامن العربي بشكل عام .

بقي ان نقول بأن هذا الحلف الامني الجديد سيعمل على الخطوط التالية :

١ — دعم خطوات أطراف كامب ديفيد على الصعيد المشترك الفلسطيني والعربي .

٢ — اجهاض وقمع الحركات الشعبية في منطقة الخليج التي تشهد الآن بداية نهوض وطني ولا سيما في سلطنة عمان حيث عاودت الجبهة الشعبية لتحرير عمان ، خوض عملياتها العسكرية ضد النظام القابوسي .

٣ — عزل التأثيرات الوطنية والشعبية للثورة الايرانية عن شعوب المنطقة المجاورة لايران .

٤ — تأمين المصالح الامبريالية والامريكية منها تحديدا ، عبر حماية مضيق هرمز الذي يمر من خلاله ٥٠ بالمئة من النفط الذاهب الى امريكا واوروبا .

٥ — التآمر على النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية الشعبية ونطويق تأثيراته الايجابية على حركات التحرر الوطني العربية في الخليج والجزيرة العربية .

وبكلمة أخيرة نقول ان هذا الحلف القادم من امريكا و « اسرائيل » لن يكون مصيره أفضل من مصير الاحلاف الامبريالية التي سبقه وان رياح الجماهير عندما تهب سوف تحرق الاخضر واليابس.

■